التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/١

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الرئيس الأمريكي القادم : تصور إستشرافي لسياساته

بقلم كورت كامبل– ميشيل فلورنوي؛ مركز الأمن الأميركي الجديد

تواجه الولايات المتّحدة قائمة متنامية ومخيفة من التحديات الإستراتيجية: قلب الإنحدار الحاصل في مكانة أميركا العالمية؛ حماية أميركا ومصالحها وحلفائها من الهجمات الإرهابية؛ تطوير إستراتيجية طويلة المدى وأكثر فعالية ضد المتطرفين الإسلاميين العنيفين؛ ضبط الإنتشار النووي؛ العثور على طريقة مسؤولة للخروج من العراق في حين المحافظة على نفوذ أميركي في المنطقة كلها؛ التجلد والصبر في أفغانستان؛ التعامل بحكمة مع التغيير المناخي العالمي؛ العمل بإتجاه أمن أكبر بمجال الطاقة؛ إعادة بناء قوات الأمة المسلحة؛ إستعادة الوضع المالي الطبيعي للبلاد؛ إستعادة ثقة الشعب بكل أساليب عمل الحكومة، وهذا غيض من فيض. فالرئيس المقبل للولايات المتّحدة، بصرف النظر عن حزبه السيلسي، أو حزبها، أو وجهة نظره العالمية المحددة، سيواجه مجموعة قاسية وواضحة من التحديات العالمية والتي تتحدى التصوير السهل أو المعالجة.

وبالقدر الذي تعتبر فيه هذه التحديات مروعة ومخيفة، فإن محاسبة صادقة ستكشف أيضاً التوجهات الإيجابية والمكاسب القوية التي لا تزال الولايات المتّحدة تتمتع بها في مجال العلاقات الدولية. فالقوات المسلحة الواقعة تحت ضغط هائل، برهنت عن قوة مقاومة وعن مرونة، بحيث أنها سوف تستمر بخدمة البلاد بشكل جيد في السنوات المقبلة. وكانت إدارة بوش قد ركزت، وهي محقة بذلك، على طبيعة الأخطار الطويلة الأمد التي يشكلها الراديكاليون الإسلاميون. فمن خلال اليقظة والحذر والعمل الشاق، وفرت أميركا على نفسها شر الهجمات منذ ٩/١١. وأطلق الرئيس جورج بوش شراكة إستراتيجية كبرى مع الهند، ثاني أكبر ديمقراطية عالمية. أما العلاقات مع اليابان فقوية، كما أنّ العلاقات مع الصين مستقرة نسبياً. وكانت هناك مبادرات هامة وجديدة هدفت الى التخفيف من آلام الفقر العالمي وما نشأ عنه من إنتشار للأيدز. وبرهن الرئيس أيضاً عن قيادة حقيقية في محاولته تشكيل مقاربة حزبية (ثنائية) شاملة بخصوص إصلاح قانون الهجرة.

إنّ الإرث الأمني الوطني للرئيس المقبل هو، بالواقع، خليط معقد من التحديات والخيارات. وفي هذه المقالة، نستكشف، وبعمق، ٩ عناصر أولية لهذا لأرث: كلفة حرب العراق؛ التمدد العسكري المبالغ فيه؛ الإستئثار الإستراتيجي؛ الإرباك؛ الإلهاء والمشاغلة؛ الإستخفاف بسيادة القانون؛ تنعيم القوة والحلفاء المبعدين؛ التحرر الشعبي من الوهم؛ المديونية المالية؛ حكومة منقسمة وخائفة؛ وعهد أميركا المستمر والقادر.

إنّ تولي وإدارة هذا الإرث يجب أن يكون المهمة الأولية لأي شخص يحتل ذلك المكتب الوحيد القابع في الجناح الغربي من البيت الأبيض. فالرهانات عالية، وسيكون تحديد الطريق إلى الأمام بما يتعلق بالأمن القومي الأميركي الشغل الشاغل للرئيس المقبل والرؤساء الآخرين من بعده. وبسبب هذا الإرث المخيف، سيكون لدى رئيس الولايات المتّحدة عدد من الخيارات المفرطة الصعوبة، ومع ذلك الحاسمة حتماً، لصنع مخطط حول طريق أميركا الجديد إلى الأمام في العالم. إذ على الرئيس المقبل أن يسعى لإستعادة المصداقية والسلطة الأخلاقية الأميركية، إعادة تعريف القيادة الأميركية ما بعد حقبتي الحرب الباردة و٩/١١ وإعطاء إشارة للشعب الأميركي والعالم بأن تصحيحاً أساسياً للمسار بدأ يحصل. وهذا لن يتطلب فقط خطاباً جديداً، وإنما سيتطلب أفعالاً، وهو الأهم بكثير.

وسيكون من الإلزامي بالنسبة للرئيس المقبل أن يبرهن، باكراً وبوضوح، بأنّ الولايات المتّحدة تعتنق إستراتيجية أمنية وطنية جديدة، وبأنها تتبنى مقاربة جديدة لإستثمار قوتها في العالم– مقاربة قوية، براغماتية وذات مبادئ. ويجب أن تكون مقاربة كهذه متأصلة في القيم التي أُسّست على أساسها الجمهورية، مع الأخذ بالحساب التغييرات الأساسية في المحيط الأمني الوطني، وتكون قادرة على الفوز بدعم الشعب الأميركي والمحافظة عليه.

وسيكون على الرئيس إقناع الشعب الأميركي وممثليه في الكونغرس برفض الدوافع والرغبات الإنعزالية الجديدة(سياسة وطنية قائمة على رفض إقامة العلاقات السياسية والتجارية مع الدول الأخرى) التي قد يشعرون بها نتيجة العراق لإعتناق صيغة أذكى وأكثر إنتقائية للشراكة. فتاريخ أمتنا وقوتها– الإقتصادية، العسكرية والثقافية– تعطي الولايات المتّحدة دوراً فريداً في العالم. فهي كانت، وستظل، القائد البارز في المجتمع الدولي، ونحن لا نستطيع حماية مصالحنا أو تطويرها في عالم متعولم إن لم نستمر بالعمل بذلك الدور.

لكن مع هذا الدور الفريد تأتي المسؤوليات العظيمة والكبرى. فالكيفية التي سنستثمر بها قوتنا ونفوذنا ستعزز، أو ستقوض، سلطتنا الأخلاقية.

وللتحرك قدماً، هناك ٦ مبادئ يجب أن توجّه الإستراتيجية الأمنية الوطنية الأميركية الجديدة، وهي:

- يجب أن تكون الإستراتيجية الأميركية مبنية على أساس البراغماتية بدلاً من الإيديولوجية.
- يجب أن تكون مسألة الشراكة الأميركية أذكى وأكثر إنتقائية.
- يجب أن تلعب الولايات المتّحدة وفق القوانين، بأن تكون مثالاً يُحتذى بإحترام سيادة القانون.
- يعتبر الحلفاء والشركاء أساسيين أكثر من السابق بسبب طبيعة التحديات التي نواجهها.
- القوة العسكرية ضرورية، لكنها ليست كافية للتعامل مع تحديات القرن ٢١؛ فالمشاكل المعقدة تتطلب حلولاً تندمج فيها كل وسائل قوتنا الوطنية.
- على الولايات المتّحدة أن تبقى ملتزمة بالمناطق الشديدة الأهمية حول العالم.

أما هذه المبادئ فيجب أن تؤدي الى أفعال صلبة. وفي حين أنّ على الرئيس المقبل التعامل، في النهاية، مع سلسلة كاملة من التحديات الموروثة، بدءاً من الإنتشار النووي وصولاً الى التغير المناخي، فإنّ هناك ١٠ خطوات عليه، أو عليها، إتخاذها مبكراً للمحافظة على مصداقية، نفوذ، وقوة أميركا، وهي:

١) الإنتقال إلى خارج العراق

إنّ الطريقة الوحيدة للبدء بالحد من الأضرار الإستثنائية التي تسببت بها حرب العراق للمصداقية الأميركية وإستعادة الوضع السابق، هي البدء بإنهاء التورط الأميركي في الحرب. إلا أنّ على الولايات المتّحدة أن تنتبه جداً الى مسألة تجنب حصول إنسحاب متهور يمكن أن ينتهي بكارثة أكبر، حتى بالنسبة للعراق والشرق الأوسط الكبير. إذ على الولايات المتّحدة أن تتبنى إستراتيجية جديدة والبدء بإنتقال ممرحل مُعيَّر بطريقة تحمي مصالحها الأكثر جوهرية– لا ملاذات آمنة للقاعدة، لا حرب إقليمية، ولا إبادة جماعية– في الوقت الذي يتم فيه تخفيض الوجود العسكري الأميركي على مدى السنوات القليلة المقبلة.

٢) إستراتيجية أميركية مراجعة بدقة ومطورة للنزاع الطويل ضد متطرفي العنف

الإستيعاب بأن النضال ضد المتطرفين الإسلاميين العنيفين بصفته "حرباً على الإرهاب" كان سيئ التوجيه ومضراً بمكانة أميركا الدولية. وفي حين أنّ هذا التطرف العنيف حقيقي ويجب الإنكباب عليه كأولوية أولى، فإنّ إطار الحرب على الإرهاب ليس مثمراً. إنّ إعادة فهم وتأطير الإستراتيجية الأميركية بالحرب على الإرهاب باكراً في الفترة المقبلة يجب أن يكون أولوية أولى للرئيس المقبل.

٣) تجديد نشاط عملية سلام الشرق الأوسط

لدى الولايات المتّحدة دور أساسي، ضروري وفريد لتلعبه في رعاية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فبسبب مركزية هذه القضية لخلق إستقرار وسلام دائم في منطقة شديدة الأهمية كهذه وصدى ذلك في العالم الإسلامي الكبير، من الملزم أن ترتفع عملية السلام، مرة أخرى، الى مستوى الأولوية الأولى للرئيس المقبل.

٤) التأكيد على الإلتزام الأميركي بسيادة القانون وفرضه بقوة

على الرئيس المقبل القيام بعدد من الأعمال الصلبة ليبرهن عن الإلتزام الأميركي المتجدد بسيادة القانون. وعلى الولايات المتّحدة، تحديداً، أن تقوم بما يلي: إغلاق مراكز الإعتقال في القاعدة البحرية الأميركية في غوانتانامو/ كوبا؛ التخلي عن ممارسة الأداء الإستثنائي؛ الإلتزام ببنود جنيف الأربعة في سياق ما يُدعى بالحرب على الإرهاب؛ البدء ببرنامج منهجي ونظامي بخصوص جلب الإرهابيين المشتبه بهم وإخضاعهم الى أنظمة قانونية أميركية ووطنية أخرى شاملة قدر الإمكان؛ والعمل مع الكونغرس، حيثما يكون الأمر ضرورياً، لضمان طرق ملائمة وأكثر شرعية لإحتجاز وإستجواب الإرهابيين المشتبه بهم، في حين لا يزال يكون مسموحاً لهم بالبقاء ضمن النظام القانوني، وإنعقاد المجتمع الدولي للإنكباب على أي نقص وقصور في النظام القانوني الدولي وتصحيحه.

٥) رفض الحرب الوقائية

لأجل المحافظة على المصداقية الأميركية، على الرئيس المقبل أن يعاني لكي يقلب الإنطباع السائد بأنّ الولايات المتّحدة ستقوم بإستخدام القوة على أساس أحادي، وغالباً إستباقي، من دون تقيّد وإلتزام بالقانون الدولي. وفي حين أنّ عليه، أو عليها، المحافظة، بالتأكيد، على الحق التقليدي بإتخاذ عمل إستباقي في حالة الدفاع عن النفس، فمن الملزم أن يوضح الرئيس المقبل بأنّ الولايات المتّحدة تزمع ممارسة هذا الحق فقط في الظروف القصوى، مثل مواجهة هجوم وشيك.

٦) تحديد مجموعة أولويات إستراتيجية أوسع ومواصلة العمل عليها

منذ عملية غزو العراق، والولايات المتّحدة تعاني من حالة قصوى من قصر النظر الإستراتيجي. فالحرب في العراق غطت، على الدوام، على كل قضية أخرى ذات معنى إستراتيجي لمصالح الولايات المتّحدة على المدى الطويل. إذ يجب الشروع بجهد مخطط ومنجز على نحو جماعي لضمان أنّ تنال التحديات الهامة، لكن المهملة، تركيزاً وإهتماماً وموارد من مستوى أعلى.

٧) إنعاش التحالفات والشراكات الأميركية وإحياء المؤسسات الدولية

تسببت مقاربة إدارة بوش: "أنت إما معنا أو ضدنا" بخصوص العلاقات الدولية في بداية أحداث ١١ أيلول بخسارة جدية لنا لعدد من علاقاتنا الثنائية. فقد جعلت عدداً من حلفاء أميركا يتساءلون عما إذا كانت المصالح المشتركة، مفاهيم التهديد، والإستراتيجيات التي حددت علاقاتهم مع الولايات المتّحدة لعقود عديدة، لا تزال موجودة. وعلى الرئيس المقبل أن يواجه هذه القضية المستقبلية مع كل حليف من حلفاء الولايات المتّحدة الأساسيين والإثبات، مرة أخرى، بأنّ أميركا مستعدة للعمل مع الأصدقاء والحلفاء لتعزيز المصالح العالمية.

٨) الإستعداد مسبقاً لإستخدام القوة الناعمة الأميركية

على الرئيس المقبل أن يتحمل ويقاسي لكي يقلب الإنطباع السائد بأنّ الولايات المتّحدة ليست حساسة تجاه المشاكل التي تحدد الحياة اليومية لأكثرية شعوب العالم: الفقر، المرض، الحاجة للمياه النظيفة، التآكل البيئي، شح الفرص الإقتصادية، النقص الحاصل بالمشاركة السياسية في مجتمعات هذه الشعوب.

وللولايات المتّحدة مصلحة بالإنكباب على هذه الظروف، ليس فقط لأنّ ذلك "هو الأمر الصحيح الواجب القيام به"، وبأنّ القيام بذلك سيحسن، بالتأكيد، صورة أميركا في الخارج، وإنما لأنّ هذه الأمور هي الظروف نفسها التي تؤدي الى إرتفاع حالة اللاإستقرار والصراع. ولذلك، على الرئيس المقبل أن يكون سباقاً وأكثر إستعداداً لإستخدام الوسائل اللاعسكرية، كالمساعدات الإنسانية، مساعدات التطوير لتخفيض حالة الفقر، وبناء القدرات الإقتصادية، وكذلك برامج المجتمع المدني الأمر الذي يعزز الديمقراطية والحكم الجيد.

٩) المحافظة على مجموعة القواعد المالية الضابطة

على إمتداد السنوات العديدة الماضية، كانت الحكومة الفيدرالية تستدين على حساب مستقبل البلد. فالعجز المالي الفيدرالي قد بدأ لتوه بالهبوط من المستويات القياسية، كما تزايدت نسبة الإقتراض من المصادر الخارجية بشكل لافت. أما الحل لهذه المشاكل، فستكون حبوباً صعبة البلع، لكنها حيوية للعافية الإقتصادية المستقبلية البلاد. إذ سيكون على الرئيس المقبل، بالعمل مع الكونغرس، التراجع عن أجزاء من إقتطاعات بوش الضريبية، على الأقل، والبحث عن الموازنة في مجالات حيث يمكن التخلص من الإنفاق المفرط.

إنّ القيام بذلك سيمهد الطريق، وبشكل كبير، أمام إعتمادنا على الإستقراض الخارجي المفرط، تعزيز الدولار، والتخفيف من العجز المالي الفيدرالي في العملية.

١٠) إنعاش الجيش الأميركي وضمان إستخدامه الحكيم

على الرئيس المقبل أن يعطي الأولوية للإنكباب على الضغوطات التي أدت إلى أن تصبح "كل قوة التطوع" قريبة من نقطة الإنهيار. وسيتطلب إنعاش الجيش، أيضاً، تكييفه ليلبي تحديات مستقبلية. ولأنّ جيش اليوم هو أقرب ما يكون للقتال بحسب خطط حروب كبرى ضد جيوش تقليدية، فإنّ عليه الخضوع لبعض التغييرات الهامة ليكون مستعداً بالكامل لتلبية تحديات المستقبل اللا منتظمة. بالإضافة إلى ذلك، ولأن التشكيك المحلي والداخلي حول إستخدام القوة العسكرية في بداية حرب العراق سيجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة للرئيس المقبل إستخدام الجيش الأميركي كأداة للسياسة الأميركية، فإنّ على الرئيس المقبل أن يعزز العمل على حوار واسع مع الشعب الأميركي وحلفاء أميركا حول الوقت المناسب– أو غير المناسب– لإستخدام القوة في المحيط الأمني الجديد.

أما الإنكباب على هذا الإرث فلن يتطلب أقل من إعادة تأطير أساسية للدور الأميركي في العالم، وتطوير مقاربة أكثر إندماجاً بكثير للأمن الوطني، وهي المقاربة التي تحسن تدبير كل وسائل قوتنا الوطنية وتوظفها بالكامل. وسيكون الرئيس المقبل بحاجة لإستعادة الثقة الشعبية والدولية بقدرة الولايات المتّحدة على إستخدام قوتها بطرق حكيمة، مسؤولة، ولأجل الخير العام.

وسيكون هو، أو هي، بحاجة لأن يبرهن عن تقدير متجدد لضرورة التحالفات، الشراكات، والإئتلافات للإنكباب على معالجة المشاكل العالمية والتهديدات الأممية. وهذا الأمر سيتطلب إستراتيجية أمنية وطنية أكثر إندماجاً، تستخدم، وبالكامل، وسائل غير عسكرية تكدس فوقها الغبار في السنوات الأخيرة؛ مثل ديبلوماسية متعددة الأطراف، العقيدة الإقتصادية (القدرة على الإقناع)، والقيمومة المسؤولة عن القانون الوطني والدولي. وربما يكون الأمر الأكثر نتيجة الذي يمكن للرئيس القيام به هو إتخاذ خطوات صلبة وظاهرة للعيان للبدء بإستعادة المصداقية الأميركية في الخارج.

وفي وجه الجماهير المتشككة في الوطن وما وراء البحار، والأمة والكونغرس المنقسمين بعمق، والحلفاء القلقين والمتحررين من الأوهام وكذلك الخصوم والأعداء الأشرار المتوحشين والمتمسكين بوجهة نظرهم، سيكون التخطيط لهذا الطريق الجديد لأميركا إلى الأمام، على الأرجح، التحدي الأكثر صعوبة وإزعاجاً وإستهلاكاً للوقت الذي سيواجهه الرئيس، كما سيكون الأكثر أهمية. فهو سيحدد على الأرجح مكانه (الرئيس)، أو مكانها، في التاريخ. أما الأهم، فهو كيف سيدير، أو تدير، الإرث الذي سيحدد في جزء كبير منه ما إذا كان الأمن والنفوذ الأميركي سيزداد ويتعاظم، أم أنه سيتضاءل ويتناقص أكثر حتى في السنوات المقبلة.